

دور الرقمنة في ترسيخ الأحداث وإحياء التراث الشعبي عبر العصور

إعداد

د. صباح عبيد

د. فالتة فيصل

جامعة محمد خيضر بسكرة - الجزائر

جامعة باتنة ١ - الجزائر

Doi: 10.33850/ejev.2020.73489

قبول النشر: ٢٦ / ١ / ٢٠٢٠

استلام البحث: ١٤ / ١ / ٢٠٢٠

المستخلص:

شهد العالم في العقود الأخيرة انفجار معلومات وثورة رقمية في حين كانت الحاجة الماسة لحفظ هذه المعلومات من التلف بصفة دائمة وطويلة الأمد وكان من بين هذه المعلومات ما يعرف بالتراث الثقافي الشعبي من قيم ثقافية وعبق التاريخ، بل بات من الضروري توثيق هذه المواد رقمياً بغية إعداد سجل وطني/إقليمي لما يمتلكه كل إقليم من ممتلكات ثقافية على الذي مثل هوية الأمم وشكل خصال حضارات بائدة من أجل ربط الصلة بين الماضي والحاضر ومع ظهور التكنولوجيات التقنية والرقمية المعاصرة واستخدمت هذه الأخيرة كوسيلة لصون هذا الموروث الثقافي الذي مثل عنصر في تحقيق السياحة والتنمية المستدامة مكونة هوية رقمية لحضارات سابقة للتعريف بأبرز عاداتها وتقاليدها وخصائصها السائدة وكان توجه الدول لرقمنة التراث وكانت تجارب الدول الدليل بفعاليتها. ففي هذه الدراسة سنحاول تسليط الضوء على أهمية التراث أنواعه في تجسيد الواقع للأمم وكيف ساهمت الرقمنة في الحفاظ عليه واستقراء الماضي والتعريف به للأجيال الصاعدة.

كلمات مفتاحية: دراسة- الرقمنة -التراث -ترسيخ

Abstract:

In the last decades, the world witnessed an explosion of information and a digital revolution, while the urgent need to preserve this Information from damage in a permanent and long-term manner. Among this information was what is known as the cultural heritage and the scent of history. Rather, it is necessary to document these materials digitally. In order to prepare a national regional record of the cultural possessions of each region on what represented

the identity of nations and the shape of the traits of distant civilizations in order to link the relationship between the past and the present and with the emergence of contemporary technical and digital technologies, the latter was used as a means of preserving this cultural heritage which represented an element in the realization of Tourism and sustainable development consisted of a digital identity for previous civilizations to define the most prevalent customs, traditions and characteristics. Countries were directed to digitize heritage and the experiences of countries were evidence of their effectiveness. In this study, we will try to shed light on the importance of its heritage in materializing reality for nations, and how digital contributed to preserving it, extrapolating the past and introducing it to future generations.

Kay Word: Study - digitization - heritage - embedding

المقدمة:

على اعتبار الرقمية تقنية لتسجيل المعلومات وتخزينها ونشرها عبر نظام للتشفير يُحوّل سائر الوثائق (خطية، مصورة، صوتية) إلى ملفات مجردة، غير مادية، ويقوم بهذا التشفير وسيط الحاسوب الذي يُشكل أداة للقراءة والكتابة، واستقبال سائر أنواع المعلومات (كتابة، صوت، صورة) وبثها، بكلفة منخفضة جداً، ورغبة بالحفاظ على ذاكرة التراث لشعوب العالم العربي وتعريفها للأجيال القادمة كان من الضروري استخدام تكنولوجيا المعلومات وتوظيفها في الحفاظ على هوية وتراث الأمة من الاندثار، بهدف حماية التراث الإنساني والمادي والمعنوي باستخدام الوسائل العلمية والإلكترونية الحديثة، الذي تأتي أهميته نتيجة لتوسع شبكة الإنترنت وزيادة محتوى المعلومات بها، فتوظيف الحفظ الرقمي في زمن العولمة الرقمية كان السبيل الذي توجهت نحوه أغلب الدول عربية كانت أو أجنبية من أجل ضمان البقاء للمصادر التراثية التي خلفتها الأزمان السابقة، لضمان بقاء هذه المخلفات التاريخية من أجل إتاحتها للتصفح واستفادة وخدمة للمهتمين والباحثين وهنا يمكن طرح إشكالية للدراسة: ماهي أهمية التراث المرقم في توجه السياسة الدولية وهل يغني التراث الشعبي بعد رقمته عن تصفحه عن المادة الأصلية وهل كان له إسهام في توظيفه في خدمة القطاع الاقتصادي والسياحي للدولة ومن أجل الإجابة تطرقنا بمنهج ممزوج بين التاريخي التحليلي وبين الإحصائي لفهم تفاصيله الدراسة.

١. التراث الأثري:

رغم التعريفات المتعددة التي أطلقت على التراث الأثري إلا أنها تجتمع في كونه يجمع الذاكرة الجماعية الوطنية، فالتراث الثقافي يعبر عن العادات والتقاليد المجتمع من المجتمعات، فهو يمثل الذاكرة الحية للفرد والمجتمع التي بها يمكن معرفة هويته وانتمائه إلى شعب وحضارة من الحضارات ويجمع بين الشقين المادي والفكري ويكون شهادات حقيقية ملموسة بذاكرته التاريخية وبالتالي فهو يعد من أكبر مظاهر الحضارة الإنسانية. فالآثار تعتبر تاريخ من نوع خاص، فهي تاريخ مادي، تاريخ ملموس وتاريخ حي، وعليه فإن الآثار مصادر أساسية وحية

لا يستغني عنها المؤرخ في الكتابة التاريخية فعن طريق الآثار يستطيع المؤرخ أن يؤكد أو ينفي بعض الأحداث التاريخية التي تناولتها أمهات الكتب فهي تقدم للمؤرخ الدعم المادي في الكتابة لأن الأثر من منظور المؤرخ دعامة مادية تحمل العديد من المعارف التاريخية والأثرية والفنية والحضارية، والآثار هي الواجهة التاريخية وتجعل المواطن يعتز بماضيه المادي والتاريخي وبالتالي يعتز بوطنه. (عزوق، الصفحات ٤-١)

كما يعتبر التراث الأثري مصدراً وثروة لاستغلاله في المجال السياحي والاستثمار فيه، حتى يعود بالفائدة على التنمية الاقتصادية ولن يتأتى هذا إلا بتأهيل المواقع الأثرية لاستقطاب الزوار تشجيعاً للسياحة الداخلية والخارجية، وهذا سيؤدي إلى أن تأخذ السياحة الثقافية مكانتها في المجتمع المحافظة على هذا التراث لا بد أن نشير إلى أن مسؤولية حماية التراث الأثري مسؤولية الجميع ضد أعمال النهب والتشويه والسرقة والتي تؤدي إلى استنزاف الذاكرة الجماعية للإنسانية. (عزوق، الصفحات ٥-٤)

٢. تعريف الرقمنة:

تتعدد المفاهيم المتعلقة بمصطلح "الرقمنة"، وذلك وفقاً للسياق الذي يستخدم فيه، فينظر "تيري كاني" Terry Kuny إلى الرقمنة على أنها عملية تحويل مصادر المعلومات على اختلاف أشكالها من (الكتب، والدوريات، والتسجيلات الصوتية، والصور، والصور المتحركة....) إلى شكل مقروء بواسطة تقنيات الحاسبات الآلية عبر النظام الثنائي (البيئات Bits) والذي يعتبر وحدة المعلومات الأساسية لنظام معلومات يستند إلى الحاسبات الآلية، وتحويل المعلومات إلى مجموعة من الأرقام الثنائية، يمكن أن يطلق عليها "الرقمنة"، ويتم القيام بهذه العملية بفضل الاستناد إلى مجموعة من التقنيات والأجهزة المتخصصة.

ونشير "شارلوت بيرسي" Charlette Buresi إلى الرقمنة على أنها منهج يسمح بتحويل البيانات والمعلومات من النظام التناظري إلى النظام الرقمي. ويقدم "دوج هودجز" Doug Hodges مفهوماً آخرًا تم تبنيه المكتبة الوطنية الكندية، ويعتبر فيه الرقمنة عملية أو إجراء لتحويل المحتوى الفكري المتاح على وسيط تخزين فيزيائي تقليدي، مثل (مقالات الدوريات، والكتب، والمخطوطات، والخرائط....) إلى شكل رقمي. ويمكن

استخلاص أن المفاهيم السابقة تتشارك في أن عملية الرقمنة لا تعني فقط الحصول على مجموعات من النصوص الإلكترونية وإدارتها، ولكن تتعلق في الأساس بتحويل مصدر المعلومات المتاح في شكل ورقي أو على وسيط تخزين تقليدي إلى شكل إلكتروني، وبالتالي يصبح النص التقليدي نصاً مرقماً يمكن الاطلاع عليه من خلال تقنيات الحاسبات الآلية. (صدي المكتبة، ٢٠١٢)

إنّ التقنية الرقمية هي نتاج التقاء ثلاثية التكنولوجيا المعلوماتية، وهي: مكونات الكمبيوتر، والبرمجيات، وشبكة الاتصالات، والتي تمتاز بالاستجابة الذاتية بتحويل البيانات بمختلف أشكالها إلى معلومات، وعن طريق عملية الرقمنة، إذ تمكنه من بناء منفصل لموضوع ما في العالم الواقعي، عن طريق تحوّل موضوع واقعي إلى سلسلة من الأعداد التي تساعد على تمثيل هذا الموضوع، فهي تتضمن معنى التحول في الأساليب التقليدية المعهود بها إلى النظم الإلكترونية، إذ تتضمن تمثيل الأجسام، أو الصور، أو الملفات، أو الإشارات التماثلية باستعمال مجموعة متقطعة مكونة من نقاط منفصلة. وتعدّ الرقمنة مفهوماً غير حديث، إذ أنّ أجهزة الكمبيوتر هي الشيء الحديث، أما فكرة الرقمنة نفسها، والتي تقوم على اختزال التعبير عن منظومة الوجود إلى لغة رقمية. (الخفاجي، ٢٠١٦) إنّ عملية الرقمنة من أهم إنجازات التقنية الرقمية، جاعلة من هذه التقنية الوسيلة الفعالة في تحقيق التكامل بين العلوم والفنون وامتزاج المعارف والخبرات، إذ تعمل على تحويل جميع المعلومات إلى شكل رقمي عبر إسقاط الحواجز الفاصلة بين الأنساق الرمزية المختلفة من نصوص، وأصوات، وأشكال، وصور ثابتة ومتحركة، فأصبح التعبير عن الحروف الأبجدية يتم بشفرات رقمية تناظرها رقماً بحرف في حين تتحوّل الأشكال والصور بعد مسحها إلكترونياً إلى مجموعة نقاط متراسة ومتلاحقة يتم تمثيل كل منها رقمياً، نسبةً إلى موضعها، أو لونها، أو درجة هذا اللون، عبر تحويلها إلى فيض من السلاسل الرقمية التي قوامها (الصفير- الواحد)، والتي تُعد أقصى درجات التجريد الرياضي والمنطقي، بما يتوافق مع نظام الأعداد الثنائي أساس عمل الكمبيوتر الذي يستعمل الأرقام كقيم مستقلة. (الخفاجي، ٢٠١٦)

٣. التراث في عالم الرقمنة:

يتجلى التراث الثقافي غير المادي للشعوب، في كافة المظاهر غير المادية وغير الملموسة لمختلف تشكيلات وتنويعات التراث الإنساني، باعتباره الثقافي الممارس الحي والمنقل عبر الأجيال من خلال حاملي وممارسي عناصره الأساسية، فهو مرتبط بشكل مباشر بهوية مبدعيه ويمثل بحضوره وتجليته التطور الذهني التاريخي والاجتماعي للأفراد والجماعات والتجمعات والمجتمعات البشرية المعنية به، كونه المعبر عن أصالتها ووجودها وتمايزها على مستوى المجتمعات الإنسانية، فعلاقته جلية بالحقوق، هذا ما دفع المجتمع الدولي والمنظمات الدولية لمراجعة سبل التعريف به، وبأساليب الحفاظ عليه،

وصونه بكافة أشكاله انطلاقاً من بنية تشريعية وقانونية تمثلت في صياغة اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي العام ٢٠٠٣ في منظمة اليونسكو. وقد عرفت الاتفاقية المذكورة التراث الثقافي غير المادي وحددت ملامته وتقسيماته وأبرز عناصره الرئيسة، مستندة إلى فهم فلسفي متكامل الجوانب التراث الثقافي غير المادي. انطلاقاً من بعض النماذج ذات الصبغة القانونية التي تستهدف التراث الثقافي كما أن عد التراث الثقافي غير المادي جزءاً لا يتجزأ من القانون الدولي لحقوق الإنسان كونه أحد مكونات بنيته الأساسية. (معل، ٢٠١٧، صفحة ٠٢)

إن التراث ذو أهمية متزايدة لكل مجتمع، وليس السبب في ذلك واضحاً تماماً غير أنه يرجح أن يكون له علاقة متزايد سرعة التحدي وحجم التغيير في المجتمع. وفي حالات مثل هذه، يمكن لما خلفته المستعمعات السابقة عن شواهد أن منع الشعور بالانتماء والأمان للمجتمعات الحديثة وأن تكون مرأمان في عالم سريع التحول. وقد يكون التراث أيضاً معرفاً مهماً للهوية في عديد المجتمعات، كما أن نفهم الماضي يمكن أن يساعد مساعدة كبيرة كذلك في إدارة مشكلات الماضي، والمستقبل وقد توسع نطاق كثيراً، فقد كان الميل إلى تعريف ممتلكات التراث بأنها المعالم الفردية والمباني تشمل أماكن العبادة أو الحصون والقلاع. وكانت تعتبر أمكنة مستقلة إلا أنها لا ترتبط بالمناظر الطبيعية المحيطة بها. أما اليوم فهناك اعتراف عام بأن البيئة بأسرها مع الإنسانية وهي بالتالي مؤهلة لأن يعترف بكونها تراثاً، ففي فترة نصف القرن الماضي توسع كثيراً نطاق البحث عن التراث، فقد كان الميل إلى تعريف ممتلكات التراث بأنها العالم الفردي والمباني مثل أماكن العبادة والحصون والقلاع، وكانت تعتبر الأمكنة مستقلة قائمة بذاتها لا ترتبط بالمناظر الطبيعية المحيطة بها أما اليوم فهناك اعتراف عام بأن البيئة بأسرها قد تأثرت بتفاعلها مع الإنسانية، وهي بالتالي مؤهلة لأن يعترف بكونها تراثاً، وبهذا تزداد ضرورة إصدار الأحكام حول ما هو مهم ومن الحتمي أن هذا التوسع في مفهوم التراث يعني بدوره توسعاً هائلاً في نطاق أنواع الانشاءات والأماكن التي تتم معاملتها به، وتعترف اتفاقية التراث العالمي بإمكانية تعريف التراث على أن "المعالم ومجموعة الساني والمواقع ومن حسمت الممارسة ظهرت مجموعة واسعة من الأنماط تتضمن المراكز الخضرة والمواقع أن ترسله والتراث الإنساني والمناظر الطبيعية الثقافية والطرق العراق، وهذا يريد بشكل كبير من نطاق الأسماك والمناظر الطبيعية التي يجب أن تدار من قبل مديري التراث وبالتالي يوسع نطاق المهارات المطلوبة كما أنه يزداد إلى حد كبير من نوع وعدد التهديدات التي يمكن أن يكون لها تأثير سلبي وعلى الأمن واستشراف المستقبل. (غاميني و إيكروم، ٢٠١٦، صفحة ١٢)

فالتراث هو هوية شعب وإن فهم الهوية يبني على تراثنا الحضاري، فالهوية في ثقافتنا العربية الإسلامية هي الامتياز عن الأغيار من النواحي كافة. لفظ الهوية يطلق على معان وذات الشخص نفسه، والوجود الخارجي، حيث يشير أبو البقاء الكفوي أن ما به الشيء هو

باع بار بصفقه يسمى حقيقة وذاتا، وباعتبار تشخصه يسمى هوية، وإذا أحد أعم من هذا الاعتبار يسمى هوية. (التويجري، ٢٠١٥، صفحة ١٨) فقد قدمت الأنترنت تقدم الفرصة لتأسيس تمثيل عالمي ومتفاعل للمعرفة البشرية بما يشمل ذلك التراث الثقافي وضمن الوصول إليه عالميا. (فراج ، صفحة ٢١٤) إذ يعكس تنوع الثقافات تنوع الشعوب، فالتراث الحي هو فعلا التعبير الحي عن الصفات المميزة لمختلف المجتمعات والأقدر على حفظ تنوعها الثقافي، وهذا ما يؤكد إعلان اليونسكو عن التنوع الثقافي الذي يتجسد في أصالة وتعدد الهويات المميزة للمجموعات والمجتمعات التي تتألف منها البشرية، كونه مصدر التبادل والجديد والإبداع، فالتنوع أمر حيوي للبشرية وهو ذو ارتباط قيمي بحماية التراث الثقافي غير المادي وبالسبل التي تتبادلها الشعوب في اعترافها بثقافة كل شعب منها، واحترام تنوعها وفهم معاني الاختلاف وتعزيز امكانية الانسجام في العلاقات بين الثقافات. (معلا، ٢٠١٧، صفحة ٠٤)

٤. اشكالية التراث الشعبي وصونه بالأساليب التقنية:

عنى المجتمع الدولي بالجوانب المعنوية والروسية للتراث الثقافي المادي في النصوص التشريعية منذ العام وذلك بتجاوز الأفكار المتجذرة في فهم التراث المادي ومنتجاته الفنية والمعمارية، واحتجاب الأجزاء غير المادية التي بدأت بالظهور لاحقا في المباحثات والنقاشات التي أدت إلى اتفاقية التراث الثقافي العالمي وبروتوكولات حقوق التأليف التي تضمنت إشارات إلى حماية الفولكلور عموما وكل ما يشكل لاحقا قوة دافعة باتجاه صون التراث الثقافي غير المادي خصوصا، إذ بدأ المصطلح بعدي بالتداول أكثر في إطار فهم الثقافة التي تركز على إلا على الشعوب وتقاليدها الحية وارتبط تطور مفهوم التراث الشقان بتطور تعريف الثقافة، ففي العام 1982 تم الاتفاق في إعلان مكسيكو بشأن سياسة العرض الثقافة بصفتها جميع السمات الروحية عليا وتشمل الفنون والآداب وطرائق الحياة والمادية والفكرية والعاطفية الى موارد والحقوق الأساسية للإنسان ونظم القيم المدينة والتقاليد والمعتقدات وعليه، تمثل الثقافة القدرة على التأثير والتعبير، وتدل على مصلحة الجماعة فتمل أحوالها وتحدد هويتها وترسم مستقبلها. وبهذا يفهم التراث الثقافي للشعوب بشقيه المادي وغير المادي، ذلك على حد سواء في اللغات والطقوس والمعتقدات والأماكن التاريخية والمعالم الأثرية والأدب والموسيقى والمحفوظات والأعمال الفنية وكل ما تستخدمه الشعوب للتعبير عن أحوالها بقيت عبارات مثل: الفولكلور، والتراث الشعبي والثقافة التقليدية، مستمرة في التداول، وصولا إلى عام ١٩٨٩ م، إلى أن اعتمد المؤتمر العام لليونسكو في القانوني الأول المخصص للتراث الثقافي غير المادي، إذ أشار إلى أهمية التراث الشعبي، بصفته جروا من تراث البشرية، تؤكد الفئات الاجتماعية بوساطته هويتها الثقافية، وتحدد بممارسته وهنا تطلق عليه تسمية الثقافة التقليدية والشعبية السائدة أن من المهام عليه تسمية (الثقافة التقليدية والشعبية التي بوساطتها يتم التعبير عن ذات

الجماعات و مجمل إبداعاتها القائمة على تقاليد المجتمع الثقافي الذي يتم بفعل تناقل المعايير والقيم شفويا بمختلف الوسائل التي تتضمن اللغة والموسيقى والأدب والرقص والحكايات والأساطير والألعاب والطقوس والعادات والحرف اليدوية والعمارة والفنون بتنوع أشكالها وسوى ذلك مما تمارسه الشعوب وتعارف به أفرادا وجماعات. (معلا، ٢٠١٧، صفحة ٠٥)

وفي الواقع لم يبدأ المجتمع الدولي سوى مؤخرا بتقدير أهمية صون التراث الثقافي كمجموعة من العالم التي تقدم دليلا ماديا عن الماضي، نتيجة لذلك فإن الممارسة الدولية الجيدة التي قادت في الغالب الممارسة الإدارية الغربية قدمت أحيانا توجيهها غير كاف وعضت نظم إدارة التراث الجيدة للتلاشي بدلا من أن نعمل على تعزيزها ودعمها، لا سيما تلك النظم المستخدمة في المراكز التاريخية. ويمكن اعتبار دور التراث الثقافي في التنمية المستدامة تنويجا لمثل تلك القضايا وهو واحد من الاهتمامات الأكثر إلحاحا لإدارة التراث في العالم الحديث. ويعود ذلك إلى الأهمية المتزايدة التي تعطى للاستخدام المستدام للتراث وفي السنوات الأخيرة ونتيجة لوجود ظواهر رئيسية مثل العولمة والنمو والتنمية المستدامة، وقد أدى إلى إثارة ويمكن اعتبار دور التراث الثقافي في التنمية المستدامة تنويجا لمثل تلك القضايا وهو واحد من الاهتمامات الأكثر إلحاحا لإدارة في حاجة التراث إلى إدارة وازدياد مشاركة المجتمع ككل بالتراث يعني أن التراث لم يعد حكرا على الأكاديميين والآثاريين. إذا ما كان في الأصل معتبرا حكرا عليهم فالمجتمعات تزداد مشاركتها في هذه الأيام في قضايا تراثها. ويتزايد التركيز أيضا على المساهمة التي يمكن للتراث أن يقدمها للتنمية المستدامة وللترابط الاجتماعي ويقترن ذلك بالنطاق الذي يزداد اتساعا لما يمكن اعتباره تراثا، بما في ذلك على سبيل المثال مناظر طبيعية كاملة ومراكز حضرية ومنشآت صناعية وعسكرية سابقة فضلا عما كان يعتبر بشكل تقليدي بأنه مثل المواقع الأثرية والآثار والمباني العظيمة. (غاميني و إيكروم، ٢٠١٦، الصفحات ١٣-٢٣) ورغبة بالحفاظ على ذاكرة التراث لشعوب العالم العربي وتعريفها للأجيال القادمة كان من الضروري استخدام تكنولوجيا المعلومات وتوظيفها في الحفاظ على هوية وتراث الأمة من الاندثار، بهدف حماية التراث الإنساني والمادي والمعنوي باستخدام الوسائل العلمية والإلكترونية الحديثة، بتوثيق كل ما يمكن توثيقه وحفظه وترقيمه وإتاحته في أقرص مدمجة، وبات التوثيق الإلكتروني للتراث حاجة ملحة. ومن منطلق أهمية الحفاظ على الذاكرة التراثية العربية، وتشجيع أعمال التوثيق الإلكتروني للموروث التاريخي العربي: (دولة الإمارات العربية المتحدة جمهورية السودان - جمهورية العراق - سلطنة عمان- دولة قطر - لبنان) كما يلي:

- شركة القرية الإلكترونية (موقع الوراق)
- معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية (جامعة الخرطوم)

- مركز تسجيل وتوثيق الحياة السودانية (وزارة الثقافة)
- جمعية حماية الموروث المعماري الوطني العراقي
- مركز عُمان للموسيقى التقليدية
- مركز الحفاظ على التراث العمراني الخليجي المميز
- شركة ميديا انترناشيونال (موقع ببليو إسلام)

• مؤسسة الحفاظ على التراث العربي المصور (FAI)

ومن التطور الهائل في وسائل الاتصال لخلق بيئة تمكن الباحثين والدارسين والمتقنين والمهتمين من الوصول إلى مجموعة من أهم المصادر التراثية العربية. وذلك من منطلق أن أمتنا العربية والإسلامية تواجه تحدياً حضارياً شاملاً، وإن مواجهة هذا التحدي تبدأ من إعادة قراءة تراثنا الثقافي والفكري ونفض الغبار الذي علق به بعد قرون من التخلف والجهل، وإبراز قيمة ودور الثقافة العربية في الحضارة الإنسانية. (سيد، ٢٠١١) فقد مثلت إشكالية المصطلح دعوة مباشرة لكثير من العمل لتطوير فهمه، نظراً للفجوة الواسعة بين الوسائل والغايات في إطار التحديات الناشئة للحفاظ على التراث التي بقيت منحازة في إطار رؤية النخبة للأثار والكتابات والاحتفاليات وأطلق برنامج روائع التراث الشف المادي للبشرية، وقد لاقى التعريف آنذاك صدى الدولية بحسبان أن هذا التراث الثقافي يشكل عاملاً أساسياً في صياغة الهوية الثقافية وتشجيع الإبداع والحفاظ على التنوع الثقافي، وهو يلعب دوراً أساسياً في التنمية الوطنية والدولية والتسامح والتفاعل التناغم بين الثقافات في عصر العولمة، كما أن نماذج كثيرة من التراث مهددة بالزوال، ومهددة بتوحيدها ثقافياً وكذلك التأثيرات الناجمة عن السياحة الجماعية لقد أثر التركيز في القيمة الاضافية أو فضل القيمة التراث الثقافي غير المادي في اختبار روائع التراث الثقافي غير المادي للبشرية، واعتماد فضل اللقيمت هذا دليل جذورها التاريخية وعمقه في التقاليد الثقافية للمجتمعات، وإبراز دورها كوسيلة لتأكيد الهوية. (معلا، ٢٠١٧، صفحة ٠٦)

في عام ١٩٧٢ تطورت وحدة أبحاث السودان لتصبح معهداً للدراسات الأفريقية والآسيوية بأقسامه الثلاث (الفولكلور، الدراسات الأفريقية والآسيوية، اللغات). وبتأسيس قسم الفولكلور بزيادة البروفسور سيد حامد حريز بدأ تأهيل المتخصصين في علم الفولكلور على مستوى الدبلوم العالي والماجستير والدكتوراه. وقد أسهم هذا الكادر في جمع وتسجيل الفولكلور بالطرق العلمية والمنهجية. ويعتبر قسم الفولكلور الانطلاقة الكبرى لجمع وتسجيل الفولكلور في السودان. وقد تواصل العمل في هذا المجال إلى أن تجاوزت حصيلة التسجيلات الصوتية الأربعمائة ألف شريط (٤٠٠.٠٠٠) وهي الآن مودعة بأرشيف الفولكلور بمعهد الدراسات الأفريقية والآسيوية بجامعة الخرطوم. كذلك تواصل العمل في سلسلة دراسات في التراث السوداني إلى أن بلغت الإصدارات تسعاً وثلاثين إصداراً بنهاية عام ٢٠٠٥. بالإضافة إلى قسم الفولكلور بمعهد الدراسات الأفريقية والآسيوية هنالك بعض

المؤسسات التي تهتم بجمع وتسجيل الفولكلور والمعارف التقليدية ضمن أنشطتها المختلفة. (سيد، ٢٠١١)

من جهة أخرى تقوم المتاحف في الدول بأدوار محلية ووطنية وأحيانا أدوار عالمية لحفظ التراث الانساني وطبيعة محتوياتها تتنوع بحسب تنوع الاهتمامات وطبيعة أدوات المعرفة ووسائل الثقافة. كما أن مراكز الأرشيف على الجانب الآخر لها أدوار تبدأ من أرشيف المؤسسات إلى الهيئات والوزارات والمدن والمناطق والدولة وعادة ما تحفظ ذاكرة المؤسسة والبيئة أو الجهة وحتى تصل لحفظ ذاكرة الدولة والانسانية والمشاريع متفاوت وتتلاءم والبيئة والأهداف وتقوم المكتبات ومراكز الأرشفة بدور المؤسسات المحورية الحفظ وكلا النوعين من المؤسسات للمحافظة على المعرفة والتراث باعتبارها واحدة من وظائفها الأساسية وفي الجهود الأخيرة، وضعت العديد من المكتبات الكبرى ومراكز الأرشفة والمحفوظات برامج لحفظ المواد التقليدية وصيانتها وإداد احتياجات برامج الحفظ والمتطلبات في تخطيط البرامج بشكل عام. (السريحي و عارف، ٢٠١٥، صفحة ٢٧) وبموجب قانون إنشاء الجمعيات رقم (٥٥) لسنة ١٩٨١ المعدل، أسست جمعية حماية الموروث المعماري الوطني العراقي حيث نص النظام الأساسي للجمعية في مادته الأولى على أنها: "جمعية وطنية غير ربحية تعني بحماية التراث المعماري العراقي وتسعى للحفاظ عليه بمختلف الوسائل الممكنة"، فهي جمعية ذات شخصية معنوية مستقلة، حيث تتمتع بالاستقلال المالي والإداري ويؤمن لها الأموال لنشر الوعي الوطني من أجل الحفاظ على الممتلكات الثقافية والعمرانية في العراق. وتوسيع نطاق المهتمين بالتراث المعماري من أصحاب التخصصات المختلفة. مع جمع وتوثيق المعلومات حول الموروثات المعمارية العامة. أيضا جمع الأطراف المختلفة المعنية بالابنية التراثية كأصحاب الأملاك والجهات البلدية وجهات التمويل والمختصين بشئون الحفاظ على هذه الموروثات لتحقيق فهم متبادل لكيفية الاستفادة من هذه الموروثات مساهمة في إبراز الأهمية المعمارية التاريخية لهذه الموروثات في تطوير النسيج الحضري المعاصر. (سيد، ٢٠١١)

٥. صون التراث الرقمي:

أصبح التراث الوثائقي الرقمي بالغ الأهمية حيث أصبحت التكنولوجيا الرقمية وسيلة الإنتاج الأفكار والتعبير عنها وطرحها وتطويرها ومشاركتها، فقد أصبحنا في عصر تعبر فيه الوثائق الرقمية عن كافة مجالات الحياة بما جعلها ميراث للأجيال القادمة من ذلك العصر يتوجب حفظه وحمايته ودعم الاستقرار والأمر يقتصر فقط على كل إنتاج رقمي جديد أو معبر عن زمنه وفترته التاريخية بل يمتد إلى إعادة حفظ الوثائق والتراث القديم رقميا وهو ما جعل الثروة الرقمية محل انتباه من العالم إلى خطر ضياعها او فقدها وواجبه حمايتها و ضمان استمرارها، انطلاقا من هنا مثلا هشاشة التراث الوثائقي الرقمي مصدر قلق كبير واقترحت اليونسكو عقد مؤتمر دولي لاستطلاع القضايا المتعلقة بالرقمنة

ولاستمرارية المعلومات الرقمية بغية إعداد استراتيجية لحماية جميع أنواع الوثائق وتحديد سياسات تنفيذية يمكن توسيع نطاقها وتطبيقها على الصعيد العالمي، ولاسيما في البلدان النامية ويستلزم صون الوثائق الرقمية اتخاذ تدابير محددة تختلف إلى حد كبير عن تدابير صون الوثائق المسجلة على وسائط تقليدية. ومع أن الوثائق والسجلات الرقمية أصبحت اليوم المصدر الرئيسي للمعارف، فإن استمراريته وأصالتها وهويتها أو صحتها معرضة للخطر باستمرار. (مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، ٢٠١٦، صفحة ١٢)

فالمحتوى الرقمي في مستودع الأرشيف المفتوح سواء مؤسساتي أو موضوعي هو ثمرته وعموده الفقري، هذا المحتوى مختلف موادى نوعها وشكلها وصيغها، ففي السابق كان المستودع يقتصر فقط على المسودات الأولية للمقالات (ماء لكن مع مرور الوقت وتطور هذه المستودعات تنوعت محتوياتها لتشمل مختلف المنشورات العلمية ويعرف قاموس المكتبات والمعلومات المحتوى الرقمي أو الكيان الرقمي بأنه: "مجموعة من مواد المكتبة والأرشيف، تم تحويلها إلى شكل مقروء آلياً، للحفاظ أو لتوفير إمكانية الوصول الإلكتروني وهذه المواد تشمل الأرشيف الإلكتروني: الدوريات الإلكترونية الكتب الإلكترونية، الأعمال المرجعية التي نشرت على الأنترنت أو على أسطوانات مدمجة أو قواعد البيانات البيبليوغرافية وغيرها من المصادر على شبكة الأنترنت. حدد هذا التعريف، الأنواع المختلفة للمحتوى الرقمي الموجود على شبكة الأنترنت. كما عرف خميس أسامة محمد عطية المحتوى الرقمي بأنه: "مجموعة من الكيانات الرقمية التي تعد شكلاً جديداً من أشكال أوعية المعلومات الرقمية، تحتوي على ملف رقمي واحدة أو أكثر من ملف من أشكال ملفات الرقمية أنها: صورة فيديو، تسجيلات صوتية". (بهلول، ٢٠١٩، الصفحات ١٠١-١٠٢) مع زيادة قيمة النصوص يمكن أن تمثل الرقمنة فرصة الاستفادة القصوى من مصادر المعلومات القيمة أو النادرة، والتي يمكن أن تكون في بعض الأحوال غير منشورة على نطاق واسع. ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال إعادة إتاحة هذه المصادر سواء في شكل أقراص ليزر CD ROM أو أقراص مدمجة- تفاعلية (CD I)، أو إتاحة من خلال الشبكة الداخلية للمكتبة "Intranet" أو الشبكة العالمية "Internet". (عبد القادر و عمر، صفحة ٢١)

وذلك في حال ما إذا كان الجمهور المستهدف يمثل قطاعاً عريضاً. ويعتمد أسلوب الإتاحة على السياسة العامة التي تتبعها مؤسسة المعلومات في هذا الشأن وإتاحة المصادر عبر منظومة شبكات المعلومات يمثل إتاحة وتبادل مصادر المعلومات عن بعد. فعلى الرغم من أهمية عملية الرقمنة والمميزات التي تمنحها، عادة ما تصطدم بكثير من التحديات سواء كانت تحديات مالية خاصة بالميزانية والاعتمادات المخصصة، أو بالمسائل الفنية المادة لبني أفضل الأشكال من ملفات لمصادر المعلومات الناتجة عن القضايا المرتبطة بالبنية التقنية لمشروع الرقمنة، والاتفاقيات السامية فيعطي الإشكاليات المرتبطة

بحقوق المؤلفين والناشرين وتعتبر هذه التحديات جوهرية ولها تأثيرها المباشر في إعداد رقمنة مصادر المعلومات، وتبني معايير اختيار هذه المصادر التي يتم رقمتها وأساليب حفظها واختزانها، حيث يعتمد على مدى الكفاءة في الوصول إلى مصادر معلومات محددة ومكثفة . (مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، ٢٠١٦ ، الصفحات ٨-١١) ولم يكن فقط التركيز على الأمور التكنولوجية، والأساليب المتخصصة للرقمنة، أو الحفظ الرقمي، كانت هناك إرشادات التخطيط عن كيفية التعاون مع المستخدمين المحتملين؛ لتحقيق النتائج المرجوة والمستدامة من وجهة نظر المديرين، والقائمين على العمل، والباحثين الذين يدرسون الكتاب كونه شيئاً مادية ملموساً به أدلة تاريخية جوهرية ومحتوى فكري، كما هدف هذه الإرشادات إلى التنبؤ باحتياجات المستخدمين الذين يقومون الآن بالبحث رقمياً، والبحث الذي يحتاج إلى تحلي النصوص الكاملة و«البيانات الكثيرة». مساعد أيضاً المتخصصين وغير المتخصصين على تكوين مجموعات رقمية ملائمة يمكن إعادة استخدامها، وتستمر قيمتها البحثية مستقبلاً بوضع إرشادات للتخطيط لرقمنة الكتب النادرة والمخطوطات، سبتمبر 2014 الاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات، هولندا، وهي نوع من السياحة، وتوجد في الأماكن الحضرية الكبيرة، حيث يكون للسياحة أهمية بالغة، لكنها لا تكون النشاط الاقتصادي الوحيدة في المنطقة. وتشكل مرافق الإقامة والسياحة جزء لا يتجزأ من الإطار الحضري العام للمدينة وتخدم سكان المدينة أو المعلقة وكذلك السياح القادمين إليها، وقد أخذت كثير من الحكومات حالياً إلى عانتها تطوير وتنمية السياحة في المناطق الحضرية التي تتوفر فيها الموارد والمعطيات السياحية و إلى مكان تطويرها مثل المواقع التاريخية والأثرية وذلك من أجل إشباع رغبات السكان المحليين من ناحية و حب الزوار إلى المدينة. (سكوم، ٢٠١١، الصفحات ٠٥-١٧)

كما أن معظم صانعي القرارات يحملون خطر زوال الوسائل التي تستخدم عادة لنقل المعلومات الرقمية وحفظها ومنها البريد الإلكتروني وقواعد البيانات ومواقع الأنترنت، والآثار المترتبة على تنفيذ مشروعات خاصة بالرقمنة وعلى إنشاء مستودعات رقمية وحجم الموارد اللازمة لصون المعلومات الرقمية الأصلية وضمان الانتفاع الدائم به وقراراً بالأهمية المتزايدة للتراث الوثائقي الرقمي للبشرية وبهشاشته، اعتمدت اليونسكو بشأن صون التراث الرقمي واتخذت تدابير عملية لتطبيق أحكام ميثاق اليونسكو بزيادة الوعي بالقضايا المرتبطة بحماية التراث الرقمي في الأجل الطويل لتمكين الأجيال القادمة من الانتفاع بهذا التراث وإلا سيفقد العالم تاريخه الرقمي. (مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، ٢٠١٦ ، صفحة ١٢)

٦- دور التراث الرقمي في تفعيل السياحة:

يشهد العالم اليوم ما يعرف بالاقتصاد الرقمي على أن الاستخدام الواسع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، وهو يود تعداد الناس وعمال التجارة ، ويؤدي إلى توسيع نطاق الفرص والنمو الاقتصادي وتحسين تقديم الخدمات العامة. وتساعد الاقتصاد (المتحدة، ٢٠١٨، الصفحة ٨١)

لتزويد السياح أثناء تجولهم بدليل سياحي رقمي بصورة ثلاثية الأبعاد، يقدم المعلومات بصورة مباشرة أو غير مباشرة. باستخدام تقنيات وتكنولوجيا الواقع المعزز والافتراضي تم تناولها بشكل تطبيقي مفصل في الخدمات التعليمية). جولات افتراضية مدعمة بتقنيات الحاسب ثلاثية الأبعاد. تحديد المسارات الثقافية والسياحية في المواقع الفيزيائية والافتراضية. توفير إمكانية الاتصال بالإنترنت للسياح في المناطق التاريخية. كما يمكن تلبية الاحتياجات المتنوعة للسياح، وتنمية الإدراك السياحي للمناطق التاريخية، من خلال توظيف المصادر التاريخية التوضيح المعالم السياحية والثقافية وتطوير الأدوات الرقمية التي توفر هذا التوضيح، وتلبية رغبات السياح في توفير محتوى معرفي حول الأهمية التاريخية والأثرية، وإنشاء قاعدة بيانات معرفية مرنة. وتكمن آيات التنفيذ وفق إستراتيجية السياحة الإلكترونية في استخدام الأدوات الرقمية لتطوير المحتوى الإعلامي الذي يسهم في تحقيق السياحة التفاعلية، ويكون هذا المحتوى متاحا على أجهزة الهواتف المتنقلة، وقابلا للاستخدام في الإرشاد السياحي، وهذه التقنيات هي تقنيات تحديد الموقع ، محتوى الوسائط التعليمية صوت وصورة، كما تسهم أدوات الوسائط المتعددة في إعداد مواد توضيحية توضيح القيمة التاريخية والأثرية للمواقع (عبد الرؤوف ، ٢٠١٨ ، صفحة 138) ، حيث يمكن للباحثين والطلاب من جميع أنحاء العالم الوصول بشكل أكبر إلى المعلومات، ويصبح من الممكن نشر المؤلفات بشكل أوضح وزيادة عدد قواتها، ومضاعفة الأثير المحتمل للبحوث أو للمعلومات ومشاركتها وتعزيز فرص التطور الاقتصادي والاجتماعي وترسيخ الحوار بين الثقافات والتشجيع على الابتكار (منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة، ٢٠١١، الصفحة ٤،)

فالمخطوط الرقمي أو المرقمة من بين المجالات التي يمكن توظيف تطبيقات الويب فيها في مؤسسات المعلومات المصادر المرجعية الرقمية من خلال إتاحة مواقع المراجع العالمية من خلال مواقع مؤسسات معلومات على الإنترنت ومن منطلق أن المخطوطات احدى مصادر المعلومات فان المخطوطات الرقمية أو المرقمة هي المخطوطات التي تم تحويلها من الشكل التقليدي والورق البردي -الجلود الأحجار إلى الشكل الرقمي الأقراص بأنواعها. والحوامل الالكترونية الأخرى عن طريق عملية الرقمنة على شكل نص أو على شكل صورة . (Ferchichi and Itmazi ، May 2012 ، p 89)

ومن تحليل للمؤشرات الراهنة والاستراتيجيات المجتمعية اللازمة، طالب الدكتور إبراهيم إسماعيل عبده بضرورة تطوير المحتوى العربي الإلكتروني. وبذل المزيد من الجهود لدعم عمليات التوثيق الإلكتروني للتراث العربي بمختلف جوانبه المتضمنة لكل من التراث العلمي، والتراث الإسلامي والتراث الوثائقي، والتراث الشعبي، والتراث المعماري، والتراث الأدبي.. وغيره. وكذلك استخدام الميزة التنافسية الكامنة في وحدة اللغة في العالم العربي وتنمية القدرات البشرية التطوير صناعة المحتوى الوالد العربي. وقد تنبتهت إلى ذلك الحكومات العربية ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الاعلامية من خلال العديد من الندوات وورش العمل التي حثت عالي وقد نسيت إن دلت الحكومات السكرية والوالي اي سي ومؤسسات العلمية من خلال العديد من الندوات وورش العمال التي حثت على ضرورة المساهمة في تطوير المحتوى العربي الإلكتروني ؛ حيث أن المحتوى العربي يعيش تحت خد قشر، أصبح من الضروري اتخاذ خطوات سريعة وفعالة لمعالجة هذه ازمة عن بنية تشجيع الترجمة اللغة العربية والكتابة باللغة العربية الفصحى تيسير في داخل الوطن فضلا عن أن التراث العربي كاملا - بشتى معارفه. قد يصاب بالعطب في الاكتفاء بدوينه في كتب ورقية لا تلائم طبيعية العصر الحالي، الذي يتخذ من التكنولوجيا هتاف له وعلى جانب آخر، قد، نرى أن المحتوى العربي الموجود هو في أساسه واحده نتيجة النقل المتعمد من المصادر المختلفة، والتي تقوم بالنسخ من بعضها البعض دون أية إضافات تذكر على المحتوى الأصلي منذ البداية، فهنا قصور في الفكر المعاصر. (غازي، ٢٠١١ الصفحات ٤٦، ٤٧)

سعيًا إلى توثيق الانتاج الفكري العالمي والحفاظ على المعلومات التي ينتجها العقل البشري حيث لم تعد الأساليب التقليدية كافية لضمان وصول المعلومات عبر الأجيال المتعاقبة نتيجة تهالك أو تلف المواد المطبوعة عبر الزمن ويكون ذلك إما بتخزينها أو بإتاحتها الكترونيا مما يضمن التواصل العلمي وانتقال التراث الثقافي بين الأجيال والمساهمة في تبادل الثقافات والاطلاع على تجارب الآخرين في ظل العولمة الثقافية وانتشار الانترنت حيث تبلور مفهوم القرية العالمية وأصبح بمقدور مستخدم الحاسب أن يتصل ويرى ويسمع الآخرين في أي دولة في العالم دون أن يتكلف مشقة السفر وتكاليفه فرقمنة المعلومات أي تحويل المواد أو أوعية المعلومات من الشكل التقليدي إلى الشكل الرقمي الذي يتيح اختزانها واسترجاعها إما عبر الحاسب وإما من خلال شبكة المعلومات. (حافظ أحمد، ٢٠١٣، صفحة ٤١)

إن عملية جعل الثقافات الرقمية أكثر انفتاحا وديمقراطية وتمثيلا تتطلب عملا | شاقا من الجميع في كل موقع وزاوية رؤية. صحيح أن اكتساب فهم عميق لمواقع الثقافات وزوايا رؤى الآخرين هو أمر عسير، لكنه ليس مستحيلا ؛ إذ تتطلب هذه العملية اكتساب درجات أكبر من الكفاءة الثقافية. فنحن نكتسب تلقائيا درجة من العمق في فهم الثقافة التي نولد فيها

، وتطبع اجتماعيا، لكن تحقيق درجة مقارنة لهذا الفهم العميق لزوايا رؤية أخرى وثقافات أخرى هو أصعب كثيرا، لكنه مرة أخرى- ليس مستحيلا. وأفضل طريقة للوصول إليه هي الجمع بين التعليم الذاتي والاندماج في مواقف ثقافية خارج ثقافتنا. تمتاز ثقافات الأرض كلها تقريبا بأنها في حالة تحول إلى التعددية الثقافية، لكن القليل منها ان وجدت هي التي حققت مساواة كبيرة بين فئاتها الديموغرافية المتعددة. ولحسن الطالع، تتيح الفضاءات الثقافية الرقمية قدرا كبيرا جدا من الموارد التي تسهل مهمة اكتساب كفايات ثقافية جديدة وفهم أعمق لمواقف الآخرين صحيح انها لا يمكن أن تكون بديلا عن الخبرات المباشرة داخل الثقافات الأخرى (ريد، ٢٠١٨، الصفحة ١٤٧)

ومع التطور والتحديث الذي طرأ على المجتمعان البشرية تطور مفهوم الثقافة وأخذ يعبر عن أشكال وأنماط أخرى لم تالفها المجتمعات البشرية السابقة وأصبحت الثقافة لا تمثل الأشكال والسلوكيات والعلاقات المسلية والمساندة بين أفراد المجتمع، واما تنها بالحياة من القيم الشرقية وأشكال الإدارة الفعالة القوى الاجتماعية المعنية من جملة النشاطات والفعاليات الأكثر رقية في المجتمع والنكتة والشعر والأمثال والحكم وكذلك في بيانات وتظاهرات سلوكية كالحفلات الشعبية و انواع والطقوس والممارسات والولائم والاجتماعات، وهذا ما يسميه البعض بالفلكلور مع الاختلاف في حدة هذه التظاهرات وخلانقها داخل المجتمع وما المانيا مع البنية الاجتماعية العامة فالثقافة الرقمية والقدرة على استخدام أجهزة الكمبيوتر والخدمات الحديثة الالكترونية بثقة لمواكبة حياة المجتمعات والمشاركة فيها لها من لغة إنجاز أعمالهم الوظيفية والشخصية أو واجباتهم ومهادم تجاه المجتمع أدوات الثقافة الرقية أصبحت في كل شيء نستخدمه من التليفون المحمول مروراً بالكمبيوتر والسيارة وقد سبقهم التليفزيون والراديو والتليفون واللاسلكي والكاسيت، ولكن الان بعد أن أعلنت شبكة الاتصالات الدولية و الانترنت أصبحت التكنولوجيا الرقمية في أوج مجدها وسيطرتها على الإنسان. (العبد لله مي، ٢٠١٤، الصفحات ١٢٧، ١٢٩)

فالمقننات ومحتويات المكتبات والأرشيفات والمتاحف، المؤسسات التراثية ومزودي المعلومات يواجهون تحديات عندما يكونون قيد انتقام المواد الرقمية والحفاظ عليها لهذا فإن الخطوط التوجيهية تستهدف المؤسسات والمهنيين والإداريين في كل المستويات و في كل مناطق العام من أجل مراجعة المادة الموجودة في سبيل انتقائها وتسليط الضوء على القضايا المهمة وتقديم التوجيه من أجل حياكة سياسات منهجية مؤسساتية وتعترف دور المؤسسات الوطنية و الشبكات يجب على المؤسسات الوطنية أن تلعب دورا حيويا يتمثل في تقديم الريادة لمجتمعاتها التراثية في مجال انتقاء المادة الرقمية و الحفاظ عليها، إذ أن مؤسسات وطنية معينة في العديد من البلدان تتوفر على نصوص قانونية ومنظمة الإبداع القانوني للتراث الثقافي المتعلق، مثلا بالمادة المنشورة والعملات المتعلقة، مثلا بالمادة المنشورة والسجلات الرسمية للحكومات الفلك في وجود هذا النوع من القوانين المؤطرة

للتراث المادي يستدعي توليفها لكي تعطي المادة الرقمية أيضا ويتطلب الحصول على التراث الرقمي و جمعه عبر قنواته مجهودات وموارد جبارة. فمجالات الشبكة العنكبوتية الوطنية مثلا قد تحوي آلاف الى ملايين المواقع الإلكترونية ، كما ان هناك كمية هائلة من التراث الرقمي تستحق الحفاظ عليها من أجل المستقبل (رضوان، ٢٠١٨، الصفحة ٢٧٣)

خاتمة:

مثل التراث هوية الأمم على مر العصور وكان على الباحثين والمختصين ضرورة الحفاظ على هذه المادة الملموسة بغية صونها والحفاظ عليها خوفا من خسران الدليل على الحوادث كشواهد تاريخية على حضارات وثقافات بائدة وبعد الثورة الرقمية التي شهدها العالم، كان لزاما على المختصين مجاراة الثورات التقنية والمعلوماتية الحادثة فتم الخوض في رقمنة الوثائق والمخطوطات والتي مثلت عناصر من الموروث وذلك لضمان بقائها والرجوع إليها كل ما اقتضت الحاجة لذلك، والمقارنة فيما اذ كانت هذه الأخيرة قد سهلت على الباحثين الذين يدرسون الكتاب كونه شيئا مادية ملموسا به أدلة تاريخية جوهرية ومحتوى فكري إلى التنبؤ باحتياجات المستخدمين الذين يقومون الآن بالبحث رقميا، والبحث الذي يحتاج إلى تحلي النصوص الكاملة و«البيانات الكثيرة». مساعدا أيضا المتخصصين وغير المختصين على تكوين ثقافة رقمية ملائمة، تستمر قيمتها البحثية مستقبلا بوضع إرشادات للتخطيط لرقمنة الكتب النادرة والمخطوطات والمخلفات التراثية كمجال لتحقيق التنمية المستدامة وتعريف العالم بموروث الغير وثقافته.

قائمة المراجع

- أحمد يوسف حافظ أحمد. (٢٠١٣). النشر الإلكتروني ومشروعات المكتبات الرقمية العالمية ودور العربي في رقمنة وحفظ التراث الثقافي. القاهرة : دار نهضة مصر للنشر .
- أمنة بهلول. (٢٠١٩). الأرشيف المفتوح المؤسسي والموضوعي في الوطن العربي. أطروحة لنيل شهادة دكتوراه. الجزائر: جامعة الجزائر.
- حسن عواد السريحي، و محمد جعفر عارف. (٢٠١٥، ٠٧). الحفظ طويل المدى للمحتوى الرقمي و من المسؤول عنه؟ علم (١٥).
- سفيان سكوم. (٢٠١١). ترقية السياحة في المدن العتيقة بالجزائر (حالة مدينة تلمسان). وهران: جامعة وهران.
- صالح محمد سيد. (٢٠١١، ٠٦). تجارب عربية في التوثيق الرقمي للمصادر التراثية والثقافية. *Cybrarians* (٢٥). تم الاسترداد من

http://www.journal.cybrarians.org/index.php?option=com_content&view=article&id=473:2011-08-12-00-22-26&catid=239:2011-08-12-00-01-42&Itemid=78

صدى المكتبة. (٢٢ ٠٥، ٢٠١٢). استراتيجيات رقمنة مصادر المعلومات في المكتبات ومؤسسات المعلومات. تم الاسترداد من

numerisations.blogspot:

http://numerisations.blogspot.com/2012/05/blog-post_9642.html

طلال معلا. (٢٠١٧). تراث الشعوب الحية. سلسلة أوراق دمشق (٤).

عبد الرحمان فراخ. (بلا تاريخ).

عبد العزيز بن عثمان التويجري. (٢٠١٥). الهوية والعولمة من منظور التنوع الثقافي

(المجلد ٢). الرباط: منشورات المنظمة الإسلامية للتربية و العلوم والثقافة،

اليونسكو،

عبد الكريم عزوق. (بلا تاريخ). التراث الأثري، مفهومه، أنواعه، أهميته، حمايته

واستغلاله كثروة اقتصادية. الجزائر: جامعة الجزائر.

عماد هادي الخفاجي. (٢٠١٦، ٠٨ ٣١). التقنية الرقمية وعملية الرقمنة. تم الاسترداد من

منتدى الهيئة العربية للمسرح:

<http://atitheatre.ae/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%B9%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%86%D8%A9-%D8%AF-%D8%B9%D9%85%D8%A7%D8%AF>

غاميني & إيكروم، ي. (2016, 11). إدارة التراث الثقافي العالمي سلسلة) م. عوض،

(Ed.) دليل موارد التراث العالمي منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة يونسكو.

محمد عبد القادر، و محمد عمر. (بلا تاريخ). شبكات الكمبيوتر من البداية وحتى

الاحتراف.

مركز هردو لدعم التعبير الرقمي. (٢٠١٦). الرقمنة وحماية التراث الرقمي. القاهرة:

مركز هردو لدعم التعبير الرقمي.